مقومات الاقتصاد الازرق في محافظة دمياط ودورها في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة

إعداد
عدي محمد البدوي حويت [١]، اسامة فوزي البيومي [٢]، مختار حبشي [٣]
[١] هيئة ميناء دمياط
[٢،٣] الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

DOI NO. https://doi.org/10.59660/527232
Received 03/09/2025, Revised 05/10/2025, Acceptance 19/11/2025, Available online 01/07/2026

Abstract

This study aims to identify the components of the blue economy in Damietta Governorate and explore ways to employ them to support sustainable economic growth and promote comprehensive development in the governorate. The research problem stems from the limited current utilization of available marine and coastal resources, the inadequacy of infrastructure and technology, and the absence of an integrated strategic framework to guide the use of these resources toward achieving sustainable development.

The study adopted the descriptive–analytical approach, combining quantitative description and qualitative analysis to provide a comprehensive understanding of the reality of the blue economy in Damietta. The study population included various workers in marine-related sectors, such as maritime transport and port officials, fishermen, investors in marine tourism, and workers in sea-related industries. The sample consisted of 165 participants.

A questionnaire was used as the primary data collection tool, supported by semi-structured interviews. Secondary data were also obtained from official, local, and international reports. To test the hypotheses, the data were analyzed using SPSS through descriptive statistical methods (frequencies, percentages, and means) and inferential methods (correlation and regression analysis).

The findings revealed that marine and coastal resources form a fundamental pillar for supporting blue economy activities, and that developing maritime infrastructure and ports significantly enhances its role as a driver of economic growth. The results also showed that financial, technological, and organizational challenges hinder achieving the required efficiency, while government policies and investments play a crucial role in strengthening the blue economy components and ensuring the sustainability of its activities.

Moreover, the findings confirmed that the blue economy clearly contributes to diversifying income sources and creating new job opportunities, which raise living standards and enhance economic and social stability in the governorate. Overall, the impact of blue economy components was found to be very strong in supporting sustainable economic development and achieving a balance between economic and environmental dimensions.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات الاقتصاد الأزرق في محافظة دمياط وسبل توظيفها في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الشاملة بالمحافظة، وتنبع مشكلة الدراسة من ضعف الاستفادة الحالية من الموارد البحرية والساحلية المتاحة، وقصور البنية التحتية والتكنولوجية، وغياب إطار استراتيجي متكامل يوجه استغلال هذه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الجمع بين الوصف الكمي والتحليل النوعي لتقديم صورة شاملة عن واقع الاقتصاد الأزرق في دمياط، وشمل مجتمع الدراسة مختلف العاملين في القطاعات البحرية مثل مسؤولي النقل البحري والموانئ، الصيادين، المستثمرين في السياحة البحرية، والعاملين في الصناعات المرتبطة بالبحر، بينما بلغت عينة الدراسة (١٦٥) مشارك.

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، مدعومة بالمقابلات شبه المنظمة، كما استعانت بالبيانات الثانوية من تقارير رسمية ومحلية ودولية. وللتحقق من الفرضيات، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS عبر الأساليب الإحصائية الوصفية (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية) والاستنتاجية (تحليل الارتباط والانحدار)، وقد أظهرت النتائج أن الموارد البحرية والساحلية تمثل ركيزة أساسية لدعم أنشطة الاقتصاد الأزرق، وأن تطوير البنية التحتية البحرية والموانئ يساهم بفاعلية في تعزيز دوره كمحرك للنمو الاقتصادي.

كما بينت النتائج أن التحديات التمويلية والتكنولوجية والتنظيمية تمثل عائقًا أمام تحقيق الكفاءة المطلوبة، في حين أظهرت السياسات الحكومية والاستثمارات أثرًا جوهريًا في تنمية مقومات الاقتصاد الأزرق وتعزيز استدامة أنشطته، وأكدت النتائج أن الاقتصاد الأزرق يسهم بوضوح في تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل جديدة، مما يرفع من مستوى المعيشة ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمحافظة، أما الأثر الكلي لمقومات الاقتصاد الأزرق فجاء قويًا جدًا في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبيئي.

١. مقدمة

محافظة دمياط من المناطق الواعدة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق لما تمتلكه من موارد بحرية متنوعة تشمل مصايد الأسماك، والصناعات البحرية، وميناء دمياط كمحور لوجستي حيوي يربط بين البحر والنهر. ويُسهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد البحرية وتعزيز الكفاءة البيئية والإنتاجية في القطاعات المرتبطة بالبحر. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO, 2024) والبنك الدولي (World Bank, 2023) أن الاستثمار في الاقتصاد الأزرق يمثل أداة فاعلة لزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في المناطق الساحلية.

تتمثل مشكلة الدراسة في محدودية توظيف المقومات البحرية والساحلية التي تمتلكها محافظة دمياط بالشكل الذي يعزز مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فعلى الرغم من موقعها الجغرافي المتميز على البحر المتوسط وامتلاكها لميناء دمياط الذي يعد من الموانئ المحورية في حركة التجارة الدولية، بالإضافة إلى ما تزخر به من موارد بحرية وصناعات متصلة بالأنشطة البحرية كالصيد وصناعة الأثاث المرتبطة بالسياحة

الساحلية، فضلاً عن إمكاناتها الواعدة في مجالات الطاقة المتجددة البحرية والسياحة المستدامة، إلا أن الاستفادة من هذه المقومات ما تزال دون المستوى الذي يمكن أن يحقق أقصى مردود اقتصادي وتنموي للمحافظة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مقومات الاقتصاد الأزرق في محافظة دمياط وسبل توظيفها لدعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الشاملة بالمحافظة. وتشمل أهدافها الفرعية تحديد الموارد البحرية والساحلية القابلة للاستثمار، وتحليل دور البنية التحتية والموانئ، واستكشاف التحديات، وتقييم دور السياسات الحكومية والاستثمارات، وإبراز إسهامات الاقتصاد الأزرق في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة.

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: هل تسهم مقومات الاقتصاد الأزرق في محافظة دمياط في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال أبعادها المختلفة المتمثلة في الموارد البحرية والساحلية، والبنية التحتية للموانئ، والسياسات الحكومية والاستثمارات، والفرص التنموية والبيئية؟

تتجلى أهمية الدراسة في كونها توفر قاعدة معرفية لصانعي السياسات والجهات الحكومية لدعم التخطيط الاستراتيجي، وتساعد القطاع الاقتصادي والاستثماري على توجيه الاستثمارات نحو أنشطة الاقتصاد الأزرق الواعدة، كما تُثري المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأدبيات العلمية المحلية حول الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة. كما تسلط الدراسة الضوء على فرص تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل جديدة للمجتمع المحلي، وتقدم رؤية متوازنة بين تحقيق العوائد الاقتصادية والحفاظ على البيئة البحرية والساحلية.

٢. الاقتصاد الأزرق

الاقتصاد الأزرق هو نموذج تنموي يهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة من خلال الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية. يشمل أنشطة متعددة مثل الصيد المستدام، السياحة البحرية، النقل البحري، والطاقة المتجددة البحرية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧). وقد برز المفهوم خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) عام ٢٠١٢ ليصبح محورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة عالميًا (الأمم المتحدة، ٢٠١٢؛ البنك الدولي، ٢٠١٧) يُسهم الاقتصاد الأزرق في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين معيشة المجتمعات الساحلية، وحماية البيئة البحرية، إلا أنه يواجه تحديات مثل التلوث، الإفراط في الصيد، وضعف البنية التحتية (الأمير، ٢٠٢٣). وقد نجحت دول عديدة مثل النرويج وسيشيل في تطبيقه بفعالية، بينما تبنته مصر ضمن استراتيجياتها الوطنية من خلال تطوير الموانئ وتفعيل ممارسات الصيد المستدام والطاقة المتجددة البحرية (الموسى، ٢٠٢٣؛ العبد، ٢٠٢٢)

١.٢ الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

يؤدي الاقتصاد الأزرق دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة البحرية وتنمية الصناعات المرتبطة بها مثل الصيد والسياحة البحرية والطاقة المتجددة، مما يسهم في خلق فرص عمل وتحسين معيشة المجتمعات الساحلية، مع تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد البحرية للأجيال القادمة (شاهيناز عبد الشكور،٢٠٢٥). ويُعد النمو الاقتصادي زيادة مستمرة في الناتج المحلي أو الدخل القومي نتيجة توسع الأنشطة الإنتاجية، بينما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استمرارية الرفاهية البشرية. (الشيخ، ٢٠٢١؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٥)

ويقاس النمو الاقتصادي بمؤشرات مثل الناتج المحلي ومعدل الاستثمار(World Bank, 2022) ، في حين تُقاس التنمية المستدامة بمؤشرات التنمية البشرية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية .(UNDP, 2022)

ويكمن الفرق الجوهري بينهما في أن التنمية المستدامة تُدرج النمو الاقتصادي ضمن إطار أشمل يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية.(World Commission on Environment and Development, 1987)

٢.٢ أعمال النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بمحافظة دمياط

تتمتع محافظة دمياط بموقع استراتيجي على ساحل البحر المتوسط، ما يجعلها مركزًا اقتصاديًا متنوعًا يجمع بين الأنشطة الصناعية والزراعية والبحرية، ويبرز ميناء دمياط كمحور رئيسي للنمو الاقتصادي المحلي والإقليمي، من خلال مشروعات استراتيجية تشمل تعميق الممر الملاحي، تطوير حاجز الأمواج، وإنشاء محطة الحاويات "تحيا مصر ١" بطاقة تداول ٣.٥ مليون حاوية سنويًا، بالإضافة إلى إنشاء ميناء صيد متكامل بعزبة البرج لدعم الثروة السمكية (الخضري، ٢٠٢٢). وتتوازى هذه الجهود مع تطوير البنية التحتية اللوجستية، مثل الطرق الداخلية والخارجية وخطوط السكك الحديدية وربط الموانئ بالمناطق الصناعية لتعزيز حركة التجارة متعددة الوسائط وزيادة كفاءة تداول البضائع(IFC, 2023)

كما تشمل المشروعات تنمية موانئ الصيد البحري عبر تحسين الأرصفة ومرافق التخزين، وتطبيق معايير الصيد المستدام للحفاظ على المخزون السمكي، إلى جانب دعم الأنشطة البحرية الأخرى مثل إصلاح وبناء السفن، والسياحة البحرية، والطاقة المتجددة البحرية، بما يعزز الاقتصاد الأزرق المحلي (هيئة الثروة السمكية، ٢٠٢٣؛ البنك الدولي، ٢٠١٧). ويركز التطوير أيضًا على الاستدامة البيئية للموانئ من خلال تطبيق نظم الإدارة البيئيةISO 14001 ، وإنشاء محطات لمعالجة المخلفات الصلبة والسائلة، مما يعزز قدرة الميناء على الالتزام بالمعايير البيئية الدولية وجذب خطوط الملاحة العالمية (الأمم المتحدة، ٢٠١٢)

بالإضافة إلى ذلك، تمثل دمياط مركزًا للصناعة البحرية والتصدير، خاصة منتجات الأثاث والحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية، مع إنشاء مناطق صناعية ولوجستية متاخمة للميناء لدعم الصناعات المرتبطة بالأنشطة البحرية، بما يسهم في تعزيز التكامل بين الميناء والاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة (حسن، ٢٠٢٣؛ صقر وزقزوق، ٢٠٢٤)

٣.٢ الاستفادة من الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بمحافظة دمياط

تمثل دمياط نموذجًا عمليًا للاقتصاد الأزرق، حيث يسهم تطوير الموانئ التجارية، وتنمية قطاع الصيد، ودعم الصناعات البحرية، وتطوير السياحة الساحلية، بالإضافة إلى إدخال الطاقة المتجددة، في تعزيز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد البحرية والبيئة، بما يحقق التنمية المستدامة ويخلق فرص عمل ويعزز تنافسية المحافظة إقليميًا ودوليًا (حسن، ٢٠٢١؛ وزارة الزراعة، ٢٠٢٣؛ صقر وزقزوق، ٢٠٢٤؛ وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ٢٠٢٢)

٤.٢ الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأزرق بمحافظة دمياط

تمثل محافظة دمياط نموذجًا واعدًا لتطبيق الاقتصاد الأزرق، حيث توفر مقومات بحرية وجغرافية استثنائية يمكن استغلالها لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. تشمل الفرص تطوير الموانئ التجارية، دعم قطاع الصيد والأنشطة البحرية، تنمية الصناعات البحرية وصناعة السفن، تطوير السياحة الساحلية والبيئية، والاستثمار في الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر. وفي المقابل، تواجه المحافظة تحديات تتمثل في التغيرات المناخية، الصيد الجائر، ضعف البنية التحتية البحرية واللوجستية، التحديات التشريعية والإدارية، والتلوث البيئي. لذلك، يتطلب تطبيق الاقتصاد الأزرق استراتيجيات متكاملة تجمع بين تحديث البنية التحتية،

تعزيز التشريعات، دعم الابتكار، وحماية الموارد البحرية لضمان تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي واستدامة البيئة البحرية، مما يجعل دمياط نموذجًا رائدًا يمكن تعميمه على المحافظات الساحلية الأخرى. (وزارة النقل – قطاع النقل البحري، ٢٠٢٣؛ وزارة الزراعة، ٢٠٢٣؛ وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٢٢؛ وزارة البيئة، ٢٠٢٢؛ وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ٢٠٢٢)

٣. فرضية ومنهجية الدراسة

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمقومات الاقتصاد الأزرق على دعم متطلبات التنمية الشاملة في محافظة دمياط، وتشمل هذه الفرضية أبعادًا متعددة تتمثل في الموارد البحرية والساحلية، البنية التحتية للموانئ، السياسات الحكومية والاستثمارات، التحديات البيئية والتشغيلية، وإسهامات الاقتصاد الأزرق في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث، حيث يجمع بين الوصف الكمي والتحليل النوعي لتقديم صورة دقيقة عن واقع الاقتصاد الأزرق في دمياط، مع إبراز التحديات والفرص المتاحة، وقد شمل مجتمع الدراسة الجهات المعنية بالأنشطة البحرية، واستخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلات شبه المنظمة كأدوات رئيسية لجمع البيانات، مدعومة بالمصادر الثانوية من كتب ودراسات وتقارير دولية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية عبر برنامج SPSS

٤. مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع الفاعلين والمؤسسات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية للقطاع الأزرق في محافظة دمياط، مثل الهيئات الحكومية في مجالات النقل البحري، والبيئة، والثروة السمكية، وإدارة ميناء دمياط والعاملين به، والمستثمرين في القطاعات البحرية والصناعات الملاحية، إضافة إلى الأكاديميين والخبراء في التنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق. ويُعد هذا المجتمع مناسبًا لدراسة مقومات الاقتصاد الأزرق نظرًا للإمكانات البحرية الكبيرة للمحافظة.

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة القصدية (Purposive Sampling) لضمان تمثيل الفئات الأكثر ارتباطًا بموضوع البحث، وبلغ حجم العينة 200 مشارك، وهو حجم مناسب لتوفير بيانات كمية ونوعية دقيقة قابلة للتحليل. قام الباحث بتوزيع عدد (٢٠٠) استمارة استقصاء على مفردات العينة المختارة، وقد بلغت الاستجابات المستردة (١٨٤) استمارة، وبعد مراجعة القوائم واستبعاد غير المكتمل منها، أصبح العدد النهائي الصالح للتحليل الإحصائي (١٦٥) استمارة، ويعد هذا الحجم كافيًا لتوفير بيانات كمية ونوعية دقيقة قابلة للتحليل، بما يسهم في الإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها، ويعكس بدرجة عالية الواقع العملي لمجتمع الدراسة.

جدول (٤-١) توزيع الاستبانات ومعدلات الاستجابة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	٢٠٠	%١٠٠
عدد الاستمارات المستردة	١٨٤	%٩٢
عدد الاستمارات غير الصالحة	١٩	%٩.٥
العدد النهائي الصالح للتحليل	١٦٥	%٨٢.٥

تتمثل حدود الدراسة في تركيزها على محافظة دمياط فقط نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز وأنشطتها البحرية المتنوعة، مع اقتصار الدراسة على المتغير المستقل "مقومات الاقتصاد الأزرق" بأبعاده الخمسة (الموارد البحرية، البنية التحتية، السياحة الساحلية، الطاقة البحرية، والاستثمارات المرتبطة)، والمتغير التابع "تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، وينفذ البحث خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

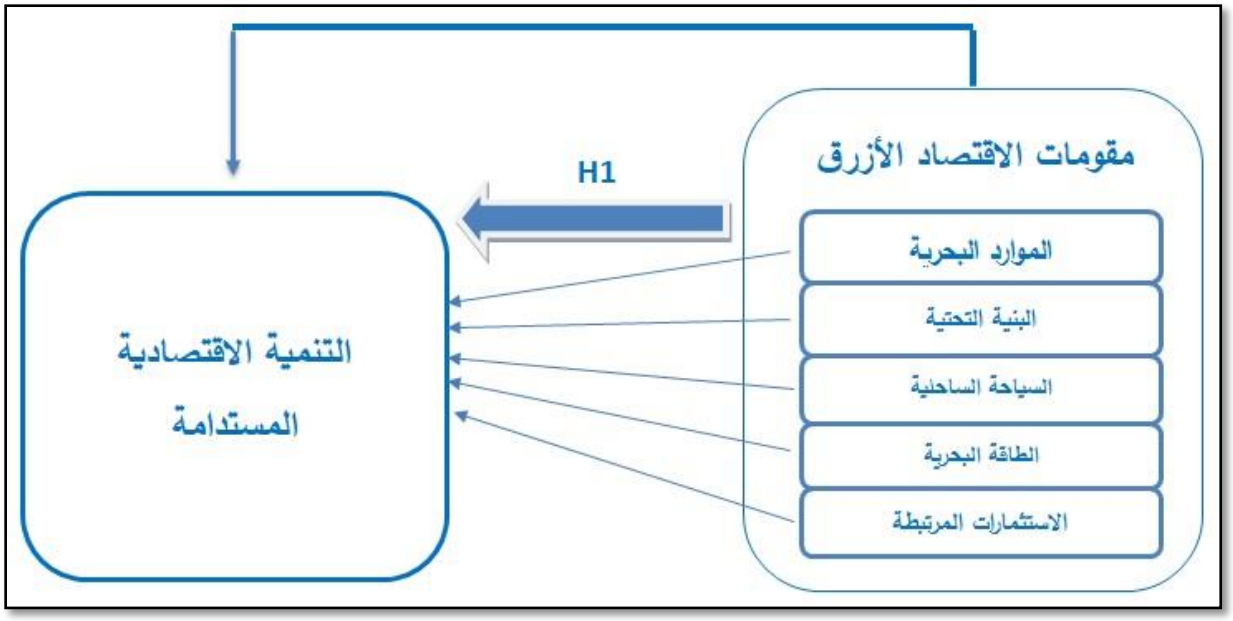

شكل (١) نموذج الدراسة

٥- العمليات الاحصائية ونتائج فرضية الدراسة

١.٥ صدق الاتساق الداخلي

تشير نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي للاستبيان إلى أن أداة الدراسة تتمتع بمستوى عالٍ من الصدق المحتوى لكل من المتغير المستقل "مقومات الاقتصاد الأزرق" والمتغير التابع "تحقيق التنمية المستدامة ودعم متطلبات التنمية الشاملة". فقد تراوحت معاملات الارتباط التوافقي (Pearson Correlation) بين العبارات والدرجة الكلية للمتغيرات بين 0.644 و٠.٩٠٨، وجميع القيم كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01. هذا يعكس قوة العلاقة بين العبارات والأبعاد التي تقيسها، ويؤكد أن الاستبيان متسق داخليًا وصالح لقياس مقومات الاقتصاد الأزرق وتأثيرها على التنمية المستدامة في محافظة دمياط.

٢.٥ ثبات الاستقصاء

جدول رقم (٢): معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لمتغيرات الاستقصاء

أبعـــــــاد الدراســـة		عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المتغير المستقل: مقومات الاقتصاد الازرق			
البعد الأول	الموارد البحرية والساحلية	٦	٠.٨٣٤
البعد الثاني	البنية التحتية البحرية والموانئ	٦	٠.٨٨٥
البعد الثالث	التحديات	٦	٠.٨٣١

أبعـــــــاد الدراســة		عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
البعد الرابع	السياسات الحكومية والدعم المؤسسي	٥	٠.٨٨٦
مقياس المتغير المستقل: مقومات الاقتصاد الازرق		٢٣	٠.٩٤٨
مقياس المتغير التابع: "تحقيق التنمية المستدامة"		١٢	٠.٩٤٢
المقياس ككل		٣٥	٠.٩٦٨

أظهرت نتائج اختبار الثبات أن أدوات الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، حيث تراوحت قيم **كرونباخ ألفا** لأبعاد مقومات الاقتصاد الأزرق بين **0.831** و٠.٨٨٦، وبلغت **0.948**للمقياس الكامل، بينما حقق مقياس التنمية المستدامة **0.942**، والمقياس الكلي **0.968**، جميعها قيم مرتفعة تتجاوز الحد المقبول (٠.٧٠). كما أظهرت معاملات الارتباط بين العبارات والمحور الكلي **قيمًا دالة عند** ٠.٠١، ما يؤكد صدق الأدوات وقدرتها على قياس الأبعاد النظرية بدقة، ويعزز موثوقية نتائج الدراسة.

٣.٥ البيانات الوصفية لعينة الدراسة

أظهرت البيانات الوصفية لعينة الدراسة أن أغلب المشاركين من الذكور بنسبة ٨٠%، وأن الفئة العمرية ٣٠–٤٠ سنة تمثل النسبة الأكبر (٤٠.٦%)، فيما تركزت الخبرة العملية بين ١٠ سنة فأكثر (٦٤.٩%)، وعمل المشاركون في القطاع الخاص بنسبة ٥٢.١%، كما أظهرت النتائج أن جميع الأبعاد الأربعة (الموارد البحرية والساحلية، البنية التحتية والموانئ، التحديات، السياسات والدعم المؤسسي) حصلت على متوسطات مرتفعة جدًا (١.٣٥–١.٦٨) ونسب مئوية عالية (٢٧%–٣٣.٦%)، مع متوسط عام للمقياس ١.٥٣ بنسبة ٣٠.٦%، مما يشير إلى إدراك قوي لأهمية هذه المقومات في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأزرق بالمحافظة، مع بروز البعد الخاص بالتحديات، خاصة ضعف التشريعات، كأعلى نسبة.

٤.٥ نتـائـج اختبـار فـروض الدراسة

تشير نتائج اختبار فروض الدراسة إلى وجود علاقات ارتباطية قوية ودالة إحصائيًا بين أبعاد مقومات الاقتصاد الأزرق (الموارد البحرية والساحلية، البنية التحتية البحرية والموانئ، التحديات، السياسات الحكومية والدعم المؤسسي) وبين تحقيق التنمية المستدامة في محافظة دمياط. فقد تراوحت معاملات الارتباط بين ٠.٦٩٣ و٠.٨٢٥(**p < 0.01**) ، مما يعكس أن تطوير الموارد البحرية واستغلالها المستدام، وتحسين البنية التحتية للموانئ، ومعالجة التحديات، إلى جانب تفعيل السياسات الحكومية والدعم المؤسسي، جميعها تسهم بشكل ملموس في تعزيز التنمية المستدامة بالمحافظة

جدول (4-9) نتائج ملخص نموذج الانحدار المتعدد للفرض الرئيسي والفروض الفرعية

الفرض	المتغير المستقل	معامل B	اختبار t	مستوي المعنوية	F	Sig.
الفرض الرئيسي	ثابت	.289	.326	.745	F	Sig.
	مقومات الاقتصاد الأزرق	.535	21.867	.000	478.173	.٠٠٠b
	تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم متطلبات التنمية الشاملة				R	R Square
					.864a	.746

توضح النتائج أن مقومات الاقتصاد الأزرق تفسر نحو ٧٤.٦٪ من التغير في تحقيق التنمية المستدامة في دمياط، حيث تساهم الموارد البحرية بنسبة ٥٨.٤٪، وتطوير البنية التحتية بنسبة ٦٠.٧٪، والتحديات بنسبة ٤٨.١٪، والسياسات الحكومية والدعم المؤسسي بنسبة ٦٨.١٪، ومقومات الاقتصاد الأزرق عمومًا في تنويع الدخل وفرص العمل بنسبة ٦٦٪.

٦. نتائج الدراسة

تقدم هذه النقاط عرضًا موسعًا للنتائج الرئيسية للدراسة، مع التركيز على أثر مقومات الاقتصاد الأزرق على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة في محافظة دمياط. وتوضح النتائج الدور المحوري الذي تلعبه الموارد البحرية، البنية التحتية، السياسات الحكومية، والاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستدامة. كما تبرز النتائج مساهمة الاقتصاد الأزرق في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة، بما يعزز من قدرة المحافظة على مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة.

- **الموارد البحرية والساحلية في محافظة دمياط تمثل ركيزة أساسية لدعم أنشطة الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة**: استغلال هذه الموارد يسهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر، مثل الصيد، السياحة البحرية، والخدمات الملاحية، وذلك من خلال توفير بيئة طبيعية غنية ومتنوعة يمكن استثمارها بطرق مستدامة.

- **تطوير البنية التحتية البحرية والموانئ ينعكس بشكل مباشر على تفعيل الاقتصاد الأزرق ودعم متطلبات التنمية الشاملة**: تحسين الأرصفة، وتوسيع الموانئ، وتزويدها بالتجهيزات الحديثة يرفع من الكفاءة التشغيلية ويزيد القدرة الاستيعابية، مما يعزز من دور الموانئ كمحركات للنمو الاقتصادي.

- **التحديات التي تواجه الاقتصاد الأزرق في دمياط جاءت ذات تأثير معنوي على كفاءته وقدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** وتشمل هذه التحديات محدودية التمويل، ضعف التكنولوجيا المستخدمة، وبعض المعوقات الإدارية والتنظيمية. وقد أوضحت النتائج أن استمرار هذه التحديات من شأنه أن يقلل من كفاءة الاقتصاد الأزرق في تحقيق مستهدفاته، مما يستدعي وضع استراتيجيات شاملة للتغلب عليها من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، تعزيز الشراكات، وتبني سياسات مرنة قادرة على مواكبة التغيرات.

- **السياسات الحكومية والدعم المؤسسي والاستثمارات أظهرت تأثيرًا جوهريًا على تنمية مقومات الاقتصاد الأزرق وتعزيز استدامة أنشطته:** وجود سياسات داعمة واستثمارات موجهة يسهم في تحفيز القطاع الخاص وتشجيع المبادرات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين استغلال الموارد البحرية وزيادة القدرة على مواجهة التحديات.

- **مقومات الاقتصاد الأزرق في دمياط ساعدت بشكل واضح في تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل جديدة للسكان المحليين**: حيث تبين أن الأنشطة البحرية المستدامة تساهم في تقليل الاعتماد على مصادر تقليدية للدخل مثل الزراعة أو الصناعات التقليدية، وتفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب للعمل في مجالات واعدة مثل السياحة البحرية، النقل البحري، والخدمات اللوجستية، هذا التنويع يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة، ويرفع من مستوى معيشة الأفراد.

- **الأثر الكلي لمقومات الاقتصاد الأزرق كان قويًا جدًا على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم متطلبات التنمية الشاملة في محافظة دمياط**: فقد تبين أن تضافر الموارد البحرية، البنية التحتية، السياسات الحكومية، والاستثمارات يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية للمحافظة على المستوى المحلي والدولي، وهذا يؤكد أن الاقتصاد الأزرق ليس مجرد خيار تنموي، بل يمثل مسارًا استراتيجيًا لتحقيق نمو متوازن ومستدام قادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

٧. مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة أن الموارد البحرية والساحلية في دمياط تؤثر بقوة على تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع نتائج سعد (٢٠٢٢) والقصير (٢٠٢٢)، ويختلف عن القاضي (٢٠٢١) الذي أشار إلى ضعف القطاع نتيجة الصيد الجائر، وتسهم الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية بتقديم دليل كمي محلي يوضح حجم التأثير المباشر لهذه الموارد، وأكدت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين تطوير البنية التحتية ودعم التنمية، وهو ما يتفق مع السعيد (٢٠٢٣) و Yaizaوآخرين (٢٠٢٣)، ويخالف محمود (٢٠٢٢) الذي ركز على التكنولوجيا أكثر من البنية التحتية، وتميزت الدراسة الحالية بتقديم قياسات كمية دقيقة مقارنة بالدراسات السابقة التي اكتفت بالتحليل الوصفي.

بينت النتائج أن التحديات البيئية والتنظيمية تؤثر سلبًا في كفاءة الاقتصاد الأزرق بدمياط، متفقة مع الحسين (٢٠٢٠) ومتقاطعة جزئيًا مع Hamaguchi (2024) الذي اعتبر أن السياسات البيئية وحدها غير كافية، وتنفرد الدراسة الحالية بتقدير التأثير الكمي لهذه التحديات. وأثبتت الدراسة أن السياسات الحكومية والاستثمارات تمثل العامل الأكثر تأثيرًا في دعم الاقتصاد الأزرق، متوافقة مع خطاب (٢٠٢٠) وتقارير (٢٠٢٢)، ومخالفة للقاضي (٢٠٢١) الذي ركز على الموارد السمكية فقط، وتسد الدراسة فجوة معرفية بإبراز الدور الحاسم للبعد المؤسسي والسياسي.

أظهرت النتائج علاقة قوية بين مقومات الاقتصاد الأزرق وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل، بما يتفق مع البرعي (٢٠٢٣) ويخالف Yaiza وآخرين (٢٠٢٣) الذين أشاروا إلى محدودية بعض القطاعات، وأسهمت الدراسة ميدانيًا في توضيح التأثير المباشر للاقتصاد الأزرق على خلق فرص العمل محليًا. وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأزرق يعد محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية المستدامة في دمياط، متسقة مع القصير (٢٠٢٢)، وسعد (٢٠٢٢)، وتقرير البنك الدولي (٢٠١٧)، ومخالفة للقاضي (٢٠٢١) الذي حصر التحليل في قطاع الصيد فقط، وتبرز مساهمة الدراسة في تقديم قياسات كمية تبرز الأثر التكاملي لمقومات الاقتصاد الأزرق في السياق المحلي.

٨. توصيات الدراسة

تركز هذه التوصيات على الإجراءات العملية والسياسات التنموية التي يمكن للجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي تبنيها لتعظيم الاستفادة من مقومات الاقتصاد الأزرق بمحافظة دمياط، والهدف منها هو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، تحسين كفاءة استغلال الموارد البحرية، وخلق بيئة اقتصادية أكثر تنافسية قادرة على مواجهة التحديات. كما تسعى هذه التوصيات إلى توجيه متخذي القرار نحو وضع استراتيجيات متكاملة تدعم استدامة الأنشطة البحرية، وتحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة البحرية.

- **تعظيم الاستفادة من الموارد البحرية والساحلية:** من خلال وضع خطط متكاملة لاستغلال الموارد البحرية بشكل مستدام، بما يدعم أنشطة الصيد، السياحة البحرية، والخدمات الملاحية، ويسهم ذلك في تقليل الضغط على الموارد التقليدية وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز من فرص النمو ويضمن استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة.

- **تطوير البنية التحتية البحرية والموانئ:** عبر الاستثمار في تحديث الأرصفة وتوسيع الموانئ وتزويدها بالتجهيزات الحديثة، بما يعزز كفاءتها التشغيلية ويرفع قدرتها الاستيعابية، ويساعد هذا التطوير في ربط الأنشطة البحرية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النقل والخدمات اللوجستية، مما يزيد القيمة المضافة للاقتصاد المحلي ويدعم تنافسية دمياط كمركز بحري وتجاري.

- **مواجهة التحديات التمويلية والتكنولوجية والإدارية:** من خلال توفير آليات تمويل مرنة ومبتكرة تدعم المشروعات البحرية، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة المستخدمة في الصيد، النقل، والطاقة البحرية المتجددة، كما يجب تبني سياسات تنظيمية مرنة تقلل من العقبات الإدارية وتعزز كفاءة إدارة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر.

- **تعزيز دور السياسات الحكومية والاستثمارات:** عبر صياغة سياسات حكومية واضحة تشجع على الابتكار في الأنشطة البحرية، وتوفير حوافز للاستثمار المحلي والأجنبي في مجالات السياحة البحرية والطاقة الزرقاء والخدمات اللوجستية، كما ينبغي تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لإنشاء شراكات فاعلة تسهم في تطوير الاقتصاد الأزرق بشكل مستدام.

- **تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة:** من خلال دعم الأنشطة البحرية الحديثة مثل السياحة البيئية البحرية، النقل البحري، وصناعات القيمة المضافة المرتبطة بالموارد البحرية، هذا التنويع يقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة، ويوفر فرصًا جديدة أمام الشباب، بما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمحافظة.

- **تعزيز استدامة الاقتصاد الأزرق على المستوى الكلي:** عبر وضع استراتيجية شاملة تجمع بين استغلال الموارد البحرية، تطوير البنية التحتية، وتبني السياسات الحكومية والاستثمارات الداعمة، بما يعزز من تنافسية دمياط على المستويين المحلي والدولي، كما يسهم هذا التكامل في تحقيق توازن حقيقي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة البحرية، ويجعل الاقتصاد الأزرق مسارًا استراتيجيًا طويل الأمد لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

- الأمم المتحدة. (٢٠١٢). الإدارة البيئية للموانئ في إطار التنمية المستدامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- الأمم المتحدة. (٢٠١٥). مؤشرات التنمية المستدامة: تقرير عالمي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- الأمم المتحدة. (٢٠١٧). الاقتصاد الأزرق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)

- الأمير، محمود. (٢٠٢٣). إمكانات الاقتصاد الأزرق في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة القاهرة، مجلد ١٥، عدد ٢، ص. ٥٦–٧٨.

- البنك الدولي. (٢٠١٧). النمو الأزرق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو اقتصاد بحري مستدام. واشنطن: البنك الدولي.

- الزين، محمد. (٢٠٢١). الاقتصاد الأزرق كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

- البرج، علي. (٢٠٢٢). الاقتصاد الأزرق وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية.

- البرعي، ناصر. (٢٠٢٣). فرص التنويع الاقتصادي عبر الاقتصاد الأزرق في مدينة السويس. دراسة غير منشورة، مدينة السويس، مصر.

- الجميل، أحمد. (٢٠٢٢). الاقتصاد الأزرق ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية للقطاعات البحرية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٨، عدد ٣، ص. ١١٢–١٣٥.

- الخضري، أحمد. (٢٠٢٢). تطوير ميناء دمياط ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي. دمياط: المركز الإقليمي للأبحاث الاقتصادية.

- الزعبي، علي. (٢٠٢٢). استراتيجيات الاقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة في دول العالم. عمان: دار الفكر العربي.

- السعيد، أحمد. (٢٠٢٣). توجهات الدول نحو تطبيق الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة. القاهرة: دار النهضة العربية.

- الشريف، خالد. (٢٠٢٣). عناصر ومقومات الاقتصاد الأزرق في المنطقة العربية: الواقع والتحديات المستقبلية. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- الشيخ، سامي. (٢٠٢١). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: المفهوم والتطبيق. القاهرة: دار الفكر الحديث.

- الغانم، محمد. (٢٠٢٣). التجربة النرويجية في الاقتصاد الأزرق: نموذج للتكامل بين البيئة والاقتصاد. الرياض: مركز الأبحاث البحرية.

- الموسى، رائد. (٢٠٢٣). الاقتصاد الأزرق في مصر: الإمكانات والتحديات. الإسكندرية: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- العبد، سمير. (٢٠٢٢). الاقتصاد الأزرق في مصر: السياسات الوطنية وتطوير الموانئ البحرية. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- القاضي، ريم محمد. (٢٠٢١). الاقتصاد الأزرق ودوره في دعم النمو الاقتصادي المستدام في مصر: دراسة تطبيقية على قطاع الصيد البحري. دراسة غير منشورة، القاهرة، مصر.

- القصير، علاء الدين. (٢٠٢٢). دور الاقتصاد الأزرق كمحرك للتنمية المستدامة في مدينة السويس: دراسة حالة. مدينة السويس، مصر.

- حسن، علي. (٢٠٢١). الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة بمحافظة دمياط. دمياط: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- حسن، علي. (٢٠٢٣). التكامل بين الموانئ والصناعات البحرية في دمياط. دمياط: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- خضيري, الزهري شاهيناز عبد الشكور. "أثر الاقتصاد الأزرق في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بمدينة السويس دراسة حالة عن مدينة السويس." AIN JOURNAL EN Учредители: Arab Institute of Navigation ,٤٩ (2025) 1 (no. .DOI NO https://doi.org/10.59660/49114

- خطاب، محمود عبد الله. (٢٠٢٠). متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية وصفية. القاهرة، مصر.

- سعد، هالة. (٢٠٢٢). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية. القاهرة: دار النهضة العربية.

- صقر، محمد، وزقزوق، يوسف. (٢٠٢٤). التنمية الصناعية واللوجستية بمحافظة دمياط: دراسة حالة. القاهرة: دار النهضة العربية.

- محمود، كريم حسن. (٢٠٢٢). دور التكنولوجيا في تعزيز الاقتصاد الأزرق: دراسة تحليلية. القاهرة، مصر.

- هيئة الثروة السمكية. (٢٠٢٣). تقرير تنمية قطاع الصيد البحري في مصر. القاهرة: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (٢٠٢٣). تقرير تنمية قطاع الصيد البحري بمحافظة دمياط. القاهرة: وزارة الزراعة.

- وزارة البيئة. (٢٠٢٢). حماية الموارد البحرية والتنمية المستدامة: مبادرات مصرية. القاهرة: وزارة البيئة.

- وزارة التجارة والصناعة. (٢٠٢٢). دعم الاقتصاد الأزرق والصناعات البحرية في مصر. القاهرة: وزارة التجارة والصناعة.

- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. (٢٠٢٢). استراتيجيات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في مصر. القاهرة: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

- وزارة النقل – قطاع النقل البحري. (٢٠٢٣). تقرير تطوير الموانئ البحرية في مصر: دمياط نموذجًا. القاهرة: وزارة النقل.

- Hamaguchi, T. (2024). How can fisheries' environmental policies help achieve a sustainable blue economy and blue tourism? Quantitative and descriptive analysis, including economic modeling and policy evaluation.

- IFC. (2023). Enhancing Port Logistics Infrastructure: Case Studies in Egypt. Washington, D.C.: International Finance Corporation.

- United Nations Development Programme. (2022). Human Development Report 2022. New York: UNDP.

- World Bank. (2022). World Development Indicators 2022. Washington, D.C.: World Bank.

- World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. Oxford: Oxford University Press.

- World Bank. (2017). The potential of the blue economy: Increasing long-term benefits of the sustainable use of marine resources for small island developing states and coastal least developed countries. Washington, D.C.: World Bank.

- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). (2024). Blue Economy Development in Coastal Regions. Vienna: UNIDO.

- World Bank. (2023). Investing in the Blue Economy: Opportunities for Coastal Growth. Washington, D.C.: World Bank.

- Yaiza, R., Smith, J., & López, M. (2023). Status and perspectives of blue economy sectors across the Macaronesian archipelagos: Comparative descriptive study, Azores, Madeira, and Canary Islands.